الأمم المتحدة

A/79/543–S/2024/758

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
18 October 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والسبعون
البنود 12 و 15 و 16 و 20 و 32 و 69 (أ) و 71 من جدول الأعمال
الرياضة من أجل التنمية والسلام

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

العولمة والترابط

منع نشوب النزاعات المسلحة

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

رسالة مؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أودّ أن ألفت انتباهكم إلى الخطاب الذي وجهه رؤساء الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة إلى شعوب الرابطة والمجتمع الدولي بمناسبة الذكرى السنوية الثمانين لانتصار الشعب السوفياتي في الحرب الوطنية العظمى 1941–1945 (انظر المرفق الأول)، وإلى البيان الصادر عن رؤساء الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بشأن تعزيز التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي المدني (انظر المرفق الثاني)، وإلى البيان الصادر عن وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بشأن مبادئ التعاون لضمان الأمن في المنطقة الأوروبية الآسيوية (انظر المرفق الثالث)، وإلى بيان وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بشأن عدم جواز استخدام التدابير التقييدية

24-19447 (A) 131124 251124

الرجاء إعادة استعمال الورق

الانفرادية في العلاقات الدولية (انظر المرفق الرابع)، وإلى البيان الصـــادر عن وزراء خارجية الدول الأعضـــاء في رابطة الدول المســـتقلة بشـــأن التعاون في مجال الثقافة البدنية والرياضـــة (انظر المرفق الخامس)، وقد أدلي بها جميعها في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرســـالة ومرفقاتها بوصـــفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 12 و 15 و 16 و 20 و 32 و 69 (أ) و 71 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي **نيبينزيا**

المرفق الأول للرسالة المؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2024 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

الخطاب الذي وجهه رؤساء الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة إلى شعوب الرابطة والمجتمع الدولي بمناسبة الذكرى السنوية الثمانين لانتصار الشعب السوفييتي في الحرب الوطنية العظمى 1941-1945

نحن، رؤساء الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، ندعو شعوب بلدان الرابطة وشعوب العالم إلى منع عودة الفاشية والنازية والنزعة العسكرية وإحباط محاولات إشعال فتيل حرب عالمية جديدة.

وقبل ثمانين عامًا، حقق الشعب السوفياتي المتعدد الأعراق انتصارًا تاريخيًا في الحرب الوطنية العظمى. وأودت هذه الحرب، وهي أكثر الحروب دموية في تاريخ البشرية، بحياة الملايين من أبناء وطننا الذين لقوا حتفهم على الجبهات، وفي الوحدات الحزبية، وتحت القصف، وتحت التعذيب في ظل الاحتلال، وفي معسكرات الاعتقال، وبسبب البرد والجوع.

وانتهت أكثر الحروب تدميراً في تاريخ البشرية بنصر مجيد في أيار/مايو 1945، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى وحدة شعوبنا وصمودها الذي لا يلين وتضحياتها البطولية. وقد مكّنت أخوتنا في السلاح وإنجازاتنا العظيمة من تحقيق النصر في الحرب الوطنية العظمى. ونحن فخورون بأن شعوب دولنا، التي عانت الأمرين، قدمت إسهاما لا يقدّر بثمن في تحقيق النصر النهائي على الفاشية.

وإذ نلاحظ الدور الهام الخاص الذي أداه التحالف المناهض لهتلر باعتباره ثمرة تضافر تاريخي فريد لجهود بذلتها دول ذات أنظمة سياسية مختلفة لمواجهة تهديد مشترك للبشرية، فإننا نشير إلى أن أعمال المجرمين النازيين الرئيسيين، الذين يتحملون المسؤولية الكاملة عن إشعال فتيل الحرب العالمية الثانية وشنها، اعتُبرت أعمالا إجرامية في الحكم الصادر عن المحكمة العسكرية الدولية.

ونشدد على أن قيام النازيين ومعاونيهم بطرد وإبادة السكان المدنيين، على النحو المبين في الحكم، يجب أن يُعتبر عملا من أعمال الإبادة الجماعية ضد شعوب الاتحاد السوفياتي. ويجب ألا ننسى اليوم الحكم الأساسي المتعلق بجرائم القادة النازيين الذي أصدرته محكمة نورمبرغ وأكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن محاولات تحميل الاتحاد السوفياتي وألمانيا النازية مسؤولية متساوية عن اندلاع الحرب هي محاولات غير أخلاقية وإهانة لذكرى أولئك الذين حرروا العالم من "الطاعون البني".

وندين بشدة الرغبة في تبرئة المسؤولين الحقيقيين عن شن الحرب، وفي تقليص دور شعوبنا في دحر النازية، وفي ردّ الاعتبار للأشخاص الذين تواطؤوا مع جلادي هتلر والذين حاربوا التحالف المناهض لهتلر وتعاونوا مع الحركة النازية وارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

نحن، رؤساء الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، نناشد شعوب بلدان الرابطة والمجتمع الدولي إدانة تزييف التاريخ ومنعه، والاعتراض بحزم على تبرير الحركات النازية والفاشية والحركات القومية المماثلة وتمجيدها هي وأتباعها، وذلك بسبل شتى منها إقامة النصب والمعالم التذكارية التي تروج للعنصرية والتمييز الديني وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بجميع أشكاله ومظاهره.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء تزايد عدد المحاولات والحوادث المتعمدة الرامية إلى تدنيس أو تدمير النصب التذكارية التي أقيمت تكريماً لمن حاربوا النازية خلال الحرب العالمية الثانية، ونحث بقوة على احترام النصب التذكارية والمقابر، بغض النظر عن موقعها، وإتاحة الوصول إليها دون عوائق، ومنع تخريبها أو تدميرها.

وندعو إلى إدانة أولئك الذين يهينون ذكرى المحاربين من أجل التحرير ويمجدون المجرمين النازيين والمتعاونين معهم، وإلى تقديمهم للعدالة.

وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الجمعية العامة المعنون "محاربة تمجيد النازية والنازية الجديدة والممارسات الأخرى التي تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب"، ونعرب عن التزامنا بأهداف ومبادئ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ونعتبر أن التأييد الواسع الذي تحظى به هذه الوثائق الهامة يؤكد تصميم المجتمع الدولي على منع تكرار أخطاء الماضي المأساوية وعلى بناء المستقبل استنادا إلى مبادئ موحِّدة.

ومن واجبنا المشترك أن نحتفي بقدسية ذكرى أولئك الذين لقوا حتفهم من أجل الحرية والسلام على الأرض، وأن ندافع بكل ما أوتينا به من قوة عن القضية العادلة التي حاربوا وجادوا بأرواحهم من أجلها، وأن نعزز بكل الطرق الممكنة وحدة جميع الأشخاص ذوي النوايا الحسنة بما يتيح مكافحة مظاهر النازية والنازية الجديدة أيا كانت، وكذلك درء خطر نشوب حرب عالمية جديدة.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2024 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيان صادر عن رؤساء الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بشأن تعزيز التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي المدني

إن رؤساء الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة،

إذ يلاحظون تزايد استخدام تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في مجالات رئيسية من مجالات المجتمع والدولة،

وإذ يقرّون بالإمكانات الكبيرة التي ينطوي عليها الذكاء الاصطناعي بوصفه عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في الرابطة،

وإذ يدركون ضرورة تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي، مع الحرص في الوقت نفسه على الامتثال لمبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عموما، وكذلك على اتباع المبادئ الأخلاقية أثناء استحداث هذه التكنولوجيات وتطبيقها واستخدامها،

وإذ يحترمون حق كل دولة في ضمان سيادتها وأمنها القومي وفقاً للقانون الدولي، وفي الدفاع عن حقوق مواطنيها ومصالحهم،

وإذ يعتبرون أن تطوّر تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي يرتبط بظهور تحديات وتهديدات جديدة للأمن، وإذ يشيرون إلى ضرورة إقامة تعاون دولي لإحباطها، وهو ما يتطلب اهتماماً خاصاً من الدول،

يدعون إلى الانفتاح وتحقيق الشفافية في مجال تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وإلى ضمان سلامة استخدامها وحمايتها،

ويسلّمون بضرورة توفير حماية كافية للبيانات عند إنشاء نماذج الذكاء الاصطناعي وتدريبها،

ويؤكدون ضرورة توفير حماية مناسبة لنظم الذكاء الاصطناعي، باعتبارها شكلا من أشكال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أي تدخل غير مأذون به، وذلك من خلال استحداث تكنولوجيات فعالة تضمن أمن المعلومات، مع مراعاة مقتضيات التشريعات الوطنية،

ويسلّمون بأهمية استخدام بيانات عالية الجودة وتمثيلية في مجال التعلم الآلي، ويعتبرون أنه من غير المقبول تحريف هذه البيانات عمداً من أجل التأثير سراً على نتائج نظم الذكاء الاصطناعي،

ويؤكدون أهمية إمساك الدولة بزمام الأمور فيما يتعلق بإدماج تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في مختلف الميادين الاجتماعية وأجهزة الدولة، وأهمية مواصلة تحسين البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

ويعيدون تأكيد التزامهم بدعم حقوق الإنسان والحريات وفقاً للتشريعات الوطنية للدول والتزاماتها الدولية عندما تُتّخذ تدابير متعلقة باستحداث تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها،

ويدعون إلى مراعاة أهمية الحفاظ على التنوع اللغوي والثقافي للدول الأعضاء في الرابطة أثناء وضع نظم الذكاء الاصطناعي وتطبيقها،

ويؤكدون عدم جواز استخدام تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي لأغراض التلاعب بسلوك المستخدمين أو التسبب عمداً في إلحاق الضرر بحياة الإنسان وصحته، وبممتلكات المواطنين والأشخاص الاعتباريين، والبيئة، والأمن القومي، والسلامة الإقليمية للدول وسيادتها،

ويدعون إلى حظر ترك القرارات المتعلقة بخيارات أخلاقية، بما في ذلك القرارات التي تؤثر على حياة الإنسان وصحته، لنظم الذكاء الاصطناعي، وكذلك حظر تحميل هذه النظم المسؤولية عن عواقب هذه القرارات،

ويقرّون بأن الدول مسؤولة عن اتخاذ التدابير اللازمة لضمان وفاء تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي بمتطلبات الموثوقية التقنية والسلامة والشفافية والرقابة، فضلاً عن المبادئ الأخلاقية الأساسية،

ويعتزمون دعم المنافسة في قطاع الذكاء الاصطناعي ومعارضة احتكار هذا القطاع،

ويؤكدون أهمية تطوير الإطار التعاهدي الدولي وتحسينه، ووضع معايير ومتطلبات عادلة في مجال الذكاء الاصطناعي،

ويعتبرون أن من الضروري تحسين اللوائح القانونية التي تنظم القضايا المتعلقة بتأثير تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي على مبدأ الملكية الفكرية،

ويدعون إلى إنشاء نظام دولي لتنظيم كل ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، في إطار الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة، يقوم على أساس الحق الحصري للدول في اتخاذ القرارات في إطار حوار متكافئ وقائم على الاحترام المتبادل، بما يتماشى مع القانون الدولي،

ويعربون عن استعدادهم للترويج للمبادرات المنسقة التي تتخذها الدول الأعضاء في الرابطة في مجال الذكاء الاصطناعي في المحافل الدولية الأخرى، بما فيها الأمم المتحدة،

ويشيرون إلى أهمية مراعاة المبادئ الأخلاقية أثناء تصميم نظم الذكاء الاصطناعي وتطويرها واختبارها وتنفيذها وتشغيلها ووقف تشغيلها، ويرحّبون بالجهود المبذولة لتنظيم هذه العمليات استنادا إلى منظور أخلاقي،

ويدعون إلى دعم البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية ذات الصلة وتطوير المهارات وقدرات الموارد البشرية في مجال الذكاء الاصطناعي في الدول الأعضاء في الرابطة.

المرفق الثالث للرسالة المؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2024 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيان صادر عن وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بشأن مبادئ التعاون لضمان الأمن في المنطقة الأوروبية الآسيوية

نحن، وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة،

إذ نعيد تأكيد التزامنا بمبادئ القانون الدولي، في مجملها وبما يشمل مظاهر الترابط القائمة بينها، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول لعام 1970 وفقاً لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ نشير إلى جميع الوثائق الأساسية التي اعتمدتها الرابطة منذ 21 كانون الأول/ديسمبر 1991،

وإذ نسلّم بأهمية الحفاظ على النظام القانوني الدولي القائم على ميثاق الأمم المتحدة وحمايته من أجل ضمان الاستقرار في المنطقة الأوروبية الآسيوية، ونرفض فرض قواعد ومعايير وأعراف في العلاقات الدولية وُضعت دون مشاركة جميع الدول المعنية على قدم المساواة، وندعو إلى زيادة دور الرابطة في هذه العملية،

وإذ نلاحظ أن المنطقة الأوروبية الآسيوية هي مركز جغرافي هام وهي القوام المادي للعالم المتعدد الأقطاب الآخذ في التبلور، وأنه يجري تدعيم مراكز إنمائية مستقلة في المنطقة الأوروبية الآسيوية، وأنه يتم تنفيذ مشاريع تكامل ناجحة، مع استناد جهود التعاون إلى مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة والانفتاح والتوافق،

وإذ نسعى إلى استخدام الإمكانات الحضارية الفريدة والمتعددة الأبعاد للمنطقة الأوروبية الآسيوية لتحويلها إلى فضاء يعمّه السلام والاستقرار والثقة المتبادلة والازدهار على نطاق القارتين،

واستنادا إلى ضرورة تعزيز وزيادة الأثر العملي للآليات الإقليمية القائمة الرامية إلى إرساء تعاون متعدد الأطراف في المنطقة الأوروبية الآسيوية، بما فيها رابطة الدول المستقلة،

ندعو إلى توحيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بحثا عن استجابات جماعية للتحديات والتهديدات الأمنية العالمية والإقليمية، وهي استجابات ينبغي أن تستند إلى تدابير سياسية ودبلوماسية للحد من احتمالات نشوب النزاعات من خلال إزالة الأسباب الأساسية للنزاعات الأمنية التي تندلع بين الدول،

وندعو إلى تغيير الهيكل الأوروبي الآسيوي المستخدم للتعاون في مجالات الأمن والاقتصاد والثقافة وغيرها لكي يناسب الواقع المتعدد الأقطاب، وهو شرط أساسي لتوحيد الجهود لصالح جميع دول القارة،

ونؤكد أنه لا يمكن إحلال أمن موثوق ومستدام في المنطقة الأوروبية الآسيوية دون إزالة الأسباب الجذرية للنزاعات الأساسية التي تندلع بين الدول وإنشاء شبكة من ضمانات الأمن المتبادلة والجماعية،

ونعرب عن استعدادنا للمساهمة بشكل عملي في إنشاء هيكل أمني يتسم بالمساواة ولا يقبل التجزئة في المنطقة الأوروبية الآسيوية، بما يضمن استقرار الوضع العسكري والسياسي على نحو مستدام وعلى المدى الطويل، ويحل النزاعات الإقليمية القائمة، ويمنع نشوب نزاعات إقليمية جديدة بفضل الجهود التي تبذلها الدول الأوروبية الآسيوية نفسها على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وندين بشدة أي محاولات لفرض الأمور بالقوة تهدف، في جملة أمور، إلى تقويض عمليات التكامل والتعاون المنصف في المنطقة الأوروبية الآسيوية،

ونعارض بشكل قاطع أي فعل ينتهك ميثاق الأمم المتحدة ويمسّ بالسلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة،

وندعو إلى السعي بجهد لتحقيق توازن المصالح وإيجاد حلول توافقية لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على الاستقرار في المنطقة،

ونشير إلى الأثر السلبي للقيود الاقتصادية الانفرادية، التي اعتُمدت من خلال الالتفاف على قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وسائر قواعد القانون الدولي، وتضر بما يمكن أن يحققه استتباب الأمن الدولي من مصالح،

ونعيد تأكيد أهمية المواءمة، داخل المنطقة الأوروبية الآسيوية، بين عمل رابطة الدول المستقلة، والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وحوار التعاون في آسيا، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وغيرها من المجموعات، بما في ذلك في مجالات النقل والخدمات اللوجستية، والتجارة، والتمويل، والقطاعات الأخرى، من أجل ضمان التنمية المستدامة والنمو الاجتماعي والاقتصادي،

ونشدد على حرمة المبادئ التي يقوم عليها التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بين الدول الأعضاء في الرابطة، دون تسييس أو معايير مزدوجة، ومع أداء الأمم المتحدة دورا مركزيا وتنسيقيا وفقا لميثاقها ولقرارات مجلس الأمن، وأيضا مع مراعاة أحكام استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب واتفاقيات مكافحة الإرهاب المعقودة برعاية الأمم المتحدة،

وندعو إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الرابطة ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا،

ونؤكد أهمية تعزيز التعاون والتفاعل داخل الرابطة لضمان الأمن البيولوجي، بما يتماشى مع البيان ذي الصلة الصادر عن رؤساء الدول الأعضاء في الرابطة بتاريخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021،

وندعو إلى بذل جهود مشتركة لمنع حدوث سباق تسلح ونشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، وندعو إلى البدء في أقرب وقت ممكن بمفاوضات بشأن وضع صك مناسب متعدد الأطراف وملزم قانوناً على أساس مشروع المعاهدة الصينية – الروسية بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، وندعو إلى الحفاظ على الفضاء الخارجي للاستخدامات السلمية حصرا لما فيه خير البشرية جمعاء،

ونعرب عن رغبتنا في أن نواصل معارضة أي محاولات لتنقيح وإضعاف الإطار القانوني الدولي القائم لمكافحة المخدرات الذي يستند إلى اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث ذات الصلة، وأن نوسّع نطاق

التعاون في جميع مجالات مكافحة المخدرات داخل الرابطة ومع المنظمات الدولية المعنية بغية المضي قدما نحو بناء عالم خال من المخدرات،

ونؤكد ضرورة منع نشوب النزاعات في الفضاء المعلوماتي وحلها سلمياً ومنع استخدام هذا الفضاء لأغراض عسكرية. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو إلى وضع نظام قانوني دولي برعاية الأمم المتحدة ينظم استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على أساس مبدأي المساواة في السيادة بين جميع الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية،

ونؤيد تدويل حوكمة الإنترنت، وضمان مشاركة الدول على قدم المساواة في هذه العملية، مع الحفاظ على حقها السيادي في تنظيم قطاعاتها الوطنية بما يتماشى مع برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، الذي اعتُمد في القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2005، ونعارض استخدام نظم الاتصالات الساتلية العاملة في مدار منخفض لتوفير سبل الوصول إلى شبكة الإنترنت في أراضي الدول دون موافقتها،

وندعو إلى الترويج تعزيز لبرنامج عمل ينشر معلومات إيجابية بشأن الرابطة والدول الأعضاء فيها، وإلى تعزيز القيم الروحية والأخلاقية التقليدية لدول الرابطة،

وندعم المبادرات التي تساهم في تعزيز الحوار المباشر بين الحضارات الأوروبية الآسيوية، وإجراء العمليات والشراكات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي، وتنفيذ المشاريع ذات الفوائد المشتركة، وتعزيز التعاون الثقافي والإنساني في القارة.

المرفق الرابع للرسالة المؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2024 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيان صادر عن وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بشأن عدم جواز استخدام التدابير التقييدية الانفرادية في العلاقات الدولية

إن الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة،

إذ تجدد التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة 2625 (د-25) المؤرخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 1970 الذي يتضمن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تعيد تأكيد قرار الجمعية العامة 3281 (د-29) المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 1974 الذي يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، والذي لا يجوز بموجبه لأي دولة أن تستخدم أو أن تشجع على استخدام تدابير، اقتصادية أو سياسية أو من أي نوع آخر، للضغط على دولة أخرى بقصد إجبارها على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية، أو للحصول منها على أية مزايا مهما كان نوعها،

وإذ تأخذ في الاعتبار البيان الصادر في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023 عن رؤساء الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بشأن العلاقات الدولية في عالم متعدد الأقطاب، والذي يشير إلى عدم جواز استخدام التدابير التقييدية الانفرادية، بما فيها التدابير الاقتصادية، في العلاقات الدولية، فيما يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ ترى أن "التدابير التقييدية الانفرادية" تعني التدابير القسرية التي تتخذها دولة أو مجموعة أو رابطة من الدول على نحو يخالف أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ومن بينها ممارسة الضغوط بأي شكل من الأشكال، سواء كانت سياسية أو قانونية أو مالية أو اقتصادية، لإرغام دولة أخرى على تغيير سياستها، مما يتسبب في تكاليف وأضرار لتلك الدولة ولمن يدعم مسارها السياسي،

وإذ تسلّم بأن التدابير التقييدية الانفرادية تتعارض في حالات معينة مع قرارات مجلس الأمن المتخذة في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتنتهك صلاحيات مجلس الأمن المنصوص عليها في الميثاق،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي الدولي لتنمية الدول ورفاه شعوبها،

وإذ تؤكد أن التدابير التقييدية الانفرادية تضع عقبات أمام التمتع الكامل بحقوق الإنسان وتعرقل الإعمال التام للحقوق المنصوص عليها في الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان،

وإذ تشدد على استصواب إرساء التعاون الذي يرمي إلى التخفيف من الآثار السلبية للتدابير التقييدية الانفرادية وإبطالها، وعلى أهمية إرساء هذا التعاون استناداً إلى المبادئ التالية:

يشـــكّل اتّخاذ أي دولة لتدابير تقييدية انفرادية أمرا مخالفا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة أو قواعد القانون الدولي؛

ولا تســـهم التدابير التقييدية الانفرادية، بما فيها التدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتي تتخذها دولة ثالثة أو مجموعة أو رابطة دول في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، في إقامة علاقات ودية أو إرساء تعاون ذي فوائد مشتركة، وتؤثر سلباً على العمليات الإنمائية العالمية والإقليمية؛

وتوصـــى الدول بالامتناع عن اعتماد تدابير تقييدية انفرادية تعيق تحقيق أهداف متعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية، وبالامتناع عن إصدار هذه التدابير وتطبيقها؛

وتتمتع الممتلكات والأصول العامة والخاصة، بما فيها الحسابات المصرفية والسندات والعقارات فضـــلا عن المباني والمرافق القنصـــلية والدبلوماســـية، بالحصـــانة ولا تكون خاضـــعة للتجميد أو الحجز أو المصادرة أو أي شكل آخر من أشكال القيود الناشئة عن تنفيذ تدابير تقييدية انفرادية تتخذها سلطات دولة أخرى. وتراعى في جميع الأوقات حصانات الدول من الولاية القضائية وحصانة ممتلكاتها وتحظى في كل الأوقات بالحماية من تنفيذ التدابير التقييدية الانفرادية؛

ولا يجوز حرمان أحد من حريته أو حريته في التنقل أو إخضاعه لأي شكل آخر من أشكال القيود استنادا إلى تدابير تقييدية انفرادية؛

ولا يجوز اعتبار تهرّب الأفراد من التدابير التقييدية الانفرادية غير المشروعة أو تحايلهم عليها سببا يبرر تسليمهم؛

ويؤثر تطبيق التدابير التقييدية الانفرادية تأثيراً سلبياً على التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي وعلى التنمية المستدامة للدول، ولا يسهم في وجود نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وغير تمييزي يتسم بحسن الأداء؛

ولا يجوز، بأي حال من الأحوال، أن تتأثر الأنشـــطة الرامية إلى توفير الإمدادات الإنســـانية والمســـاعدات الإنســـانية العينية أو النقدية، في حالة وقوع كوارث طبيعية وغيرها من الكوارث، بالتدابير التقييدية الانفرادية؛

ويُعتبر كل تدبير تقييدي انفرادي يؤثر بشكل ضار على كامل سكان دولة من الدول ويضيّق الحيز الإنساني بمنع تلبية الاحتياجات الإنسانية لهؤلاء السكان أو إعاقة تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان الواجبة لهم، بما فيها حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان؛

ولا يجوز في أي وقت من الأوقات أن تتأثر أو تتعطل ولو مؤقتا بأي تدبير من التدابير التقييدية الانفرادية الممتلكات الثقافية الملموسة أو غير الملموسة، والأنشطة الثقافية والأكاديمية والرياضية، والإيرادات المتأتية من الفنون والرياضـــة، ودخل العاملين في الخارج، والموارد المتصـــلة بعمل البعثات الدبلوماســـية والمراكز القنصـــلية، والمســـاهمات المقدمة إلى المنظمات الدولية، والأموال التي تخص الطلاب والأنشـــطة الأكاديمية، والأنشطة الأخرى ذات الطابع المماثل؛

وتُعتبر تدابير غير مقبولة التدابير التقييدية الانفرادية في مجال الثقافة، والقيود المفروضة على شخصيات ثقافية وتاريخية معينة على أساس جنسيتها أو انتمائها الوطني أو قناعاتها وانتماءاتها السياسية، وكذلك الممارسة المتمثلة في "إلغاء ثقافة" أمم أو شعوب معينة؛

وتوصى الدول بوضع وتنفيذ مشاريع ذات فوائد مشتركة، سواء في شكل ثنائي أو بمشاركة ممكنة من أطراف ثالثة، بهدف بناء تعاون عملي في الميادين الصناعية والعلمية والتكنولوجية، كما توصى بإنشاء بنى تحتية آمنة في المجالات المالية ومجالات الائتمانات والمدفوعات والتأمين والنقل واللوجستيات تكون محصنة من التأثيرات الخارجية؛

وسيساهم الالتزام بهذه المبادئ في تعزيز احترام حقوق الإنسان، واستحداث نظام مفتوح للتجارة العالمية المتعددة الأطراف، والحفاظ على سلامة الروابط الثقافية والإنسانية.

المرفق الخامس للرسالة المؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2024 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيان صادر عن وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بشأن التعاون في مجال الثقافة البدنية والرياضة

نحن، وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة،

إذ نشير إلى الميثاق الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 24/73 المؤرخ 3 كانون الأول/ديسمبر 2018، والمعنون "الرياضة باعتبارها عاملا مساعدا لتحقيق التنمية المستدامة"، الذي يشير إلى ضرورة مكافحة التمييز، أيا كان نوعه، بما في ذلك التمييز القائم على أسس عنصرية ولغوية وسياسية وغيرها،

وإذ نولي أهمية خاصة لتطوير الحوار بين الثقافات والأعراق، وكذلك الحوار المتعلق بالتعاون الرياضي الدولي،

وإذ نسلّم بدور الرياضة باعتبارها أداة فريدة لإقامة الروابط الاجتماعية والاقتصادية وتوطيدها، وبناء صلات تواصل قائمة على الاحترام المتبادل، وتعزيز العلاقات التي تسودها روح السلام وحسن الجوار بين الدول،

وإذ نعرب عن معارضتنا لممارسة الضغوط السياسية على المنظمات الرياضية الدولية، ولمحاولات توظيف موضوع المنشطات لأغراض معينة،

وإذ نؤكد أن الرياضة حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف التي تتسم بطابع عالمي وبانتشارها الواسع وبعدم جواز تقييدها بشروط،

وإذ نلاحظ أهمية التعاون بين الدول الأعضاء في الرابطة، في إطار مجلس الثقافة البدنية والرياضة، الذي أنشأته الأطراف في الاتفاق الذي عقدته الرابطة بشأن التعاون في مجال الثقافة البدنية والرياضة،

ندعو إلى توطيد التعاون الرياضي الدولي وتوسيع نطاقه، وتنظيم المنافسات المنصفة والعادلة وإقامتها، وكفالة حصول جميع البلدان، دون استثناء، على فرص متساوية للمشاركة الكاملة في الحركة الأولمبية والحركة الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة،

ونعيد تأكيد التزام الدول الأعضاء في الرابطة بالتعاون مع بعضها على قدم المساواة في مجال الرياضة، مما يتوافق تماما مع روح الحركة الأولمبية ومبادئها، ويمنع التحيز والتمييز ضد الرياضيين على أساس الجنسية والمواطنة،

وندين أي محاولات لتسييس الرياضة والأحداث الرياضية من أجل تحقيق أهداف تتعارض مع المبادئ والقيم العالمية للرياضة،

وندعم إجراء حوار مباشر ومفتوح بين البلدان لتعزيز العلاقات التي تحقق فوائد مشتركة في مجال الثقافة البدنية والرياضة، بما في ذلك في إطار مجلس الثقافة البدنية والرياضة، الذي أنشأته الأطراف في الاتفاق الذي عقدته الرابطة بشأن التعاون في مجال الثقافة البدنية والرياضة،

ونشير إلى أهمية دعم الرياضات الخاصة بالشباب والجمهور العام والمحترفين ومغزاها الاجتماعي، بما في ذلك بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك بالنسبة لصحة سكان الدول الأعضاء في الرابطة ككل ونمائهم المتناغم،

وندعو إلى تعزيز الروابط بين بلدان الرابطة بهدف إنشاء بنية تحتية مخصصة للرياضات التي تتطلب مستوى عاليا من الأداء واستخدامها استخداما مشتركا، وتوسيع نطاق التعاون في مجال الطب الرياضي، وتطوير البحوث العلمية في مجال الرياضة وتعزيز تطبيقها،

ونعيد تأكيد أهمية تنظيم الأحداث الرياضية الدولية وإقامتها في أراضي الدول الأعضاء في الرابطة في إطار مفتوح، ودعوة الدول الأجنبية إلى المشاركة فيها،

ونسلّم بأهمية ألعاب رابطة الدول المستقلة، التي تشكّل مؤشرا على بدء مرحلة جديدة فيما يتعلق بتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الرابطة في مجال الثقافة البدنية والرياضة، ومحفلا فعالا لتعزيز الحوار المتعدد الأطراف وتوطيد الروابط الودية التقليدية القائمة بين شعوب بلدان الرابطة،

ونرحب باستحداث أشكال جديدة للأحداث الرياضية الدولية تُظهر انفتاحاً على استكشاف أبعاد جديدة وتأخذ في الاعتبار التكنولوجيات والاتجاهات الحديثة التي يجري تطويرها وتنفيذها في المنطقة الأوروبية الآسيوية بمشاركة جميع الشركاء القطريين المعنيين، مثل حركة الرياضة البدنية الرقمية (Phygital)، التي تشكل نقطة التقاء الرياضة والعلوم والتكنولوجيا، والبطولة الدولية المتعددة الألعاب الرياضية والمسماة "ألعاب المستقبل"، التي تعدّ مثالاً يجمع على نحو مبتكر بين الرياضات التقليدية والافتراضية،

ونسترعي الانتباه إلى ضرورة مواصلة تعزيز الحيز الثقافي والإنساني المشترك للرابطة، بما في ذلك استنادا إلى استراتيجية تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة في مجال الثقافة البدنية والرياضة للفترة 2021–2030، وخطة العمل المتعلقة بتنفيذ هذه الاستراتيجية للفترة 2024–2026، وخطة العمل ذات الأولوية المتعلقة بالتعاون الإنساني بين الدول الأعضاء في الرابطة لعامي 2023–2024.